

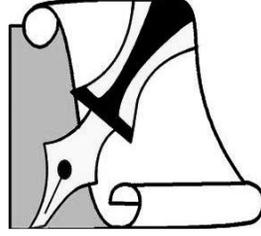


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عاد ملف النازحين السوريين في لبنان إلى الواجهة من جديد، وبات هذا الملف محل خلاف وجدال كبيرين في البلاد.

وبات الأمر هو نقطة التواجه الكبرى، سواء في المرحلة الحالية أو المقبلة، برغم صمود التسوية السياسية القائمة حالياً والتي أدت إلى انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية وتشكيل الحكومة الحالية برئاسة سعد الحريري، فالجميع يود حماية البلاد من التفجير بسبب هذا الخلاف المتوقّع له أن يستمر طويلاً.

ويشهد القصر الجمهوري اجتماعات مكثّفة، منذ ما قبل سفر عون إلى الأمم المتحدة، حين أعلن من أعلى منبر دولي أنّ لبنان يرفض التوطين سواء للاجئين الفلسطينيين، أو للنازحين السوريين، وأن أي قرار في هذه المسألة يعود إلى الدولة اللبنانية وحدها.

وينطلق عون من الإحصاءات التي تعكس خطورة هذا الملف على لبنان، وقد شرحها وزير الخارجية جبران باسيل أمام مجلس الأمن والجامعة العربية.

وأنت خطوة رئيس الجمهورية المتمثلة بإستدعاء سفراء الدول الكبرى وشرح القضية أمامهم، مدروسة من ناحية التوقيت والأهداف. فهو وضع الجميع أمام مسؤولياته من جهة، ووجّه رسالة إلى المجتمع الدولي حول مدى جدية لبنان في رفض فرض عليه أي أمر واقع قد تأتي به التسوية المقبلة على سوريا، والتي يخشى أن تفرض توطين النازحين في الدول التي تستضيفهم.

ويخشى على هذا الصعيد، حسب مراقبين للمواقف الدولية، من سعي أميركي وأوروبي لتوطين اللاجئين في دول اللجوء. والأمر يشير إليه الموقف اللامبالي لمفوضية اللاجئين في لبنان حول ملف النازحين السوريين والذي لا يعير أهمية لمطالب اللبنانيين كما لمخاوفهم.

ويقول متابعون لموقف المفوضية أن الأوضاع في سوريا ليست مناسبة للعودة، وفقاً للمعايير الدولية، بسبب الوضع الإنساني، بما في ذلك المخاوف الأمنية المستمرة على المدنيين في سوريا، وهي تعتبر أن العائدين قد يواجهون احتمال تجدد القتال وتعرضهم "لعنف جسدي". كما

ينقلون عنها أنه لا بدّ "من إدخال تحسينات كبيرة على الأمن وبيئة النازحين"، وهو الأمر الذي يعني فعلياً أنّ المفوضية لا تشجّع عودتهم اليوم.

ويخشى كثيرون من سعي دولي للتخلّص من أعباء اللاجئين عبر توطينهم في الدول المجاورة لسوريا، ومنها لبنان الذي بات يقع تحت ثقل ازدياد أعداد اللاجئين الذين يتكاثرون في لبنان بطريقة غير مدروسة. وهو أمر مقلق ديموغرافياً مثلما هو خطر نتيجة عدم التخلّص نهائياً من خطر الإرهابيين وجماعاتهم. ناهيك عن المدى الاقتصادي السيء الذي سيتركه هؤلاء على لبنان القابع في أزمة اقتصادية كبيرة.

ويرى عون أنّ اختراق الموقف الأوروبي ممكن عبر البوابة الفرنسية، وقد حصل على وعود إيجابية من الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون على هذا الصعيد، استعداداً لمؤتمر ستعقده فرنسا في هذا الإطار من المنتظر أن يشهد موقفاً لبنانياً موحّداً.

هذا الموقف اللبناني سيتمّ إبرازه علناً برغم أنه منقسم ضمناً عبر من يدعو إلى التواصل مع النظام السوري لإعادة النازحين كحلّ وحيد، ومن يدعو إلى التنسيق مع الأمم المتحدة في إطار "عودة أمنة" هي غير متاحة وواقعية من دون التنسيق مع دمشق.

ومن الملاحظ أنّ أصحاب الرأي الثاني، وعلى رأسهم الرئيس سعد الحريري، باتوا أكثر براغماتية، لكن الحريري، في المقابل، لا يستطيع الخروج عن القرار السعودي الذي لا يبدو أنّه في وارد التسليم بتراجع مشروعه الكبير في سوريا، وبالتالي، فإنّه سيرفض تسليم النظام السوري ورقة الاعتراف به!

في المقابل، ثمة من يقول أنّ هناك صعوبة في قبول دمشق التفاوض تحت سقف التنسيق بين الحكومتين اللبنانية والسورية، كونها لم تعد في وارد الإبقاء على التواصل عبر القنوات الأمنية، وهو أمر يرفضه بشدّة الحريري وعدد من مكونات حكومته، ويعتبره تطبيقاً مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

في كل الأحوال، أثار رئيس الجمهورية هذه القضية أمام الجميع وأطلق صرخته في خطابه الأول أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث شدّد على الثوابت اللبنانية، وقد أكد لدى استدعائه الدبلوماسيين المصلحة الوطنية العليا التي تمثل أولوية، كما أنّه ليس مسموحاً بأي شكل من الأشكال أن يكون حل هذا الملف كلياً أو بجزءٍ منه على حساب لبنان.

وعُلم من مصادر في التيار الوطني الحر أنّه لن تتمّ محاولة فرض التنسيق مع سوريا في مجلس الوزراء، أقلّه في المرحلة الحالية.

لكن، في هذه الأثناء، لن يتم التنازل عن هذا الأمر كونه المخرج الوحيد للعودة، وسيتم التحضير لملفٍ كامل على هذا الصعيد يطرح في الوقت المناسب كون لبنان يريد تجنب تكرار ما حصل معه في ملف اللاجئين الفلسطينيين، وهو قياس مع الفارق كون الأخيرين لجأوا إلى لبنان بعد احتلال أراضيهم من قبل العدو الإسرائيلي، بينما سوريا هي دولة شقيقة ذات مؤسسات ولها سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية في دول العالم ولديها بعثة ناشطة في الأمم المتحدة، ومعظم الدول تتواصل مباشرة أو بشكلٍ غير مباشر معها. وهي مسألة وقت قبل أن تقوم الدول العالمية بالتعامل معها في العلن.

وتقول الأوساط أنّ ثمة خطة يعمل عليها لعودة النازحين السوريين، وفق توجّه غالب لدى القوى السياسية بوجود معالجة هذا الملف خارج منطق غالب ومغلوب في هذه القضية.

وقد أوعز رئيس الجمهورية إلى المستويات الدبلوماسية والأمنية والاجتماعية في لبنان، وضع آلية قابلة للتنفيذ تحدّد شروط وظروف العودة لهؤلاء النازحين.

لكن المسألة في حاجة إلى وقت طويل، لوجستي وأمني نتيجة تصنيف هؤلاء النازحين ووضعهم في لبنان، لا سيما وأنّ قسماً منهم نرح إلى لبنان لأسبابٍ سياسية كما نرح قسم آخر لأسباب اقتصادية واجتماعية.

من هنا، لا موعد محدد أو تاريخ لانتهاء من إنجاز تلك الآلية- الخطة، ووضعها موضع التنفيذ، لكن مصادر التيار تؤكد أن هناك متابعة حثيثة ودقيقة من المراجع الدولية والإقليمية،

خاصة بعد الرسائل التي وجّهها إلى رؤساء الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبي.

في كل الأحوال، يبقى الهدف اليوم متمثلاً في الشروع في التحضير لمرحلة ما بعد الحل السوري، والتي يعني لبنان فيها ملفين أساسيين وهما، إعادة الإعمار والنازحين، والعمل على وضع خارطة طريق لمقاربة هذين الملفين بشكل كامل، كون لبنان يجب أن يكون مؤثراً على هذا الصعيد ولاعباً كبيراً.

ومن المنتظر أن تستمر هذه القضية محط سجالاتٍ كبير في البلاد، نظراً لاقتراب موعد استحقاق الانتخابات النيابية. وسيحاول كل طرف إثبات حرصه على السيادة اللبنانية، ومن غير المرجح أن يتحقق خرق كبير في الأشهر المقبلة، على أقل تقدير.

لقاء كليمنصو

يجب التوقّف عند اللقاء الذي عُقد في كليمنصو بين المستضيف رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، ورئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري.

لعلّ اللقاء يذكرّ بما سُمّي العام ٢٠٠٥ بالتحالف الرباعي والذي ضمّ، إضافة الى هؤلاء الأقطاب الثلاثة، حزب الله.

حينها، هدف اللقاء إلى تأمين الحدّ الأدنى من الوحدة الوطنية إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وقيام ما سُمّي بمحوري ٨ و ١٤ اذار.

كان لكل من تلك الأطراف أهدافها من اللقاء، ومهما كانت الأسباب، فإنّ ذلك التحالف قد حاصر ظاهرة العماد ميشال عون الذي كان قد عاد للتوّ من فرنسا بعد فترة نفي طويلة، قبل أن يخوض الانتخابات النيابية في ذلك العام.

كان عون حينها حائزاً على الحيز الأكبر من التأييد المسيحي، وهو أمرٌ مشابه لما هو الحال اليوم، مع فارق أن عون، رئيساً للجمهورية، بات اليوم أقوى حالاً.

وعلى الرغم من إصرار كل المعنيين بلقاء كليمنصو على القول أنه ليس موجّهاً ضد أحد، تطرح أوساط التيار الوطني الحر علامات استفهام حول مغزى تغييب التيار عنه، وإذا كان مقدّمة لتحالف انتخابي على حسابه، لا بل يذهب البعض في التيار إلى التساؤل عمّا إذا كانت رائحة "انقلاب" بدأت تلوح في الأفق؟

ويقول مراقبون أنّ اللقاء يأتي بعد الفطور الذي تشهده العلاقة بين عون من جهة، وبري وجنبلاط من جهة ثانية، إضافة إلى اهتزاز في العلاقة بين عون والحريري.

ويشير هؤلاء إلى أن الأركان الثلاثة للقاء يشكّلون "تحالف السلطة" منذ سنوات طويلة، أو بمعنى أدق، "الترويكا" التي تذكّر بتلك التي قامت في عهد الوجود السوري في لبنان حين كان المسيحيون يعيشون تهميشاً جاء مع إتفاق الطائف.

ويذهب هؤلاء إلى طرح سؤال بالغ الأهمية بالنسبة إليهم: هل المطلوب تطويق أيّة محاولة لاستعادة التوازن الطائفي المسيحي - الإسلامي لمصلحة التوازن المذهبي السني - الشيعي - الدرزي؟

في مقابل هذا الرأي، يقول مؤيدون للقاء أنّ الهمّ الأساسي بالنسبة إلى أركانه هو حفظ الاستقرار الحكومي، ويتوقّفون عند مشاركة بري فيه، وهي من المشاركات النادرة التي يحضرها بري خارج مقرّه في عين التينة وفي المجلس النيابي.

ويلفت هؤلاء النظر إلى المخاوف من اهتزازات قد تحصل على خلفية الصراع الإقليمي الآخذ في التصاعد، علماً أنّ اللقاء جاء بعد خطاب للأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصر الله، أكّد فيه وجوب تحصين الاستقرار في الداخل.

ويقف هؤلاء عند مشاركة ركني اللقاء جنبلاط والحريري، (وقد جاء الاجتماع بعد مرحلة برودة بين الرجلين، وإن كانا قد التقيا بعدها وكسرا الجفاء)، بعد الهجمات السعودية على حزب الله ما يشير إلى رغبة لدى هذين الركنين في تأكيد رغبتهما في تحييد لبنان عن عواصف المنطقة المشتعلة، ما يصبّ في خانة تغليب الاستقرار على ما عداه.

ويشير البعض إلى أن بري يريد ضبط العلاقات الداخلية في هذا الظرف الحساس الذي تمرّ به المنطقة، وهي سياسة يتوافق عليها بري مع حزب الله الذي يعطي أولوية للاستقرار السياسي الداخلي، كونه معني برسم خريطة المنطقة على أساس حفظ المحور المقاومة عبر حماية أحد مرتكزاته في سوريا.

ويقول هؤلاء أنّ العهد ليس مستهدفاً، فالحريري شريك أساسي مع عون في هذه المرحلة وهو ليس في وارد المسّ في العلاقة التي تجمعهما أو في التسوية التي جاءت بكليهما إلى رئاستي الجمهورية والحكومة، كما أن لا مصلحة لبري ولجنبلات في استهداف عون حالياً ما قد يعرّض الاستقرار السياسي للاهتزاز، وإن كان ثمة جامع مشترك يتمثل في ملاحظات يحتفظ بها هذين الركنين حول وزير الخارجية جبران باسيل.

كما أنّ توقيت لقاء كليمنصو ساهم في إعطائه دفعا قوياً، فهو أتى عشية جلسة مجلس النواب التي أعادت إنتاج قانون الضرائب، وقبيل إقرار الموازنة العامة. فكان اللقاء الثلاثي لتمرير السلسلة وسلة الضرائب واستباق أي هزة اقتصادية مقبلة بفعل العقوبات الأميركية على البلاد.

وبينما ذهب البعض إلى اعتبار اللقاء تأسيساً لموضع انتخابي مختلف وجديد، فإنّه يبدو من المستبعد استباق الأمور والذهاب إلى القطع في قيام تحالف انتخابي.

في كل الأحوال، يمكن اعتبار أنّ ثمة تتاعماً سياسياً بين الأركان الثلاثة وتوافقاً على محاولة تنسيق السياسات كما حصل في مرحلة "الترويكا"، كون الثلاثة يجمعهم كونهم من الطبقة السياسية التي حكمت في عهد ماض، وهي طبقة يبدو رئيس الجمهورية غريباً عنها، وثمة رسالة بارزة مرّرها اللقاء تتمثل في أنّه لا يمكن تجاوزه في السياسة المحلية، على أن تظهّر هذا الأمر سيتبدّى أكثر في المقبل من الأيام.

باسيل وجنبلاط

لا يمكن الحديث عن لقاء كليمنصو، من دون تسجيل التطور السلبي الطارئ على العلاقة بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس اللقاء الديمقراطي وليد جنبلاط.

التوتر ليس جديداً على هذه العلاقة، لكن الأمر تطوّر سلباً مع الكلام الأخير لوزير الخارجية جبران باسيل أثناء جولته الشوفية الأخيرة، والتي وجّه سهامه الهجومية فيها على المصالحة من باب العودة المسيحية الى الجبل.

وقال إنّ العودة لم تتم والمصالحة لم تكتمل، وشدّد على أنّه "قد آن أوان العودة السياسية التي يؤمّنها قانون الانتخاب".

ويتمّ أنصار جنبلاط باسيل باستعادة حرب الجبل قبل نحو ٣٥ عاماً عبر قوله أن أثر تلك الأحداث الأليمة لا زال متواجداً، محدّراً من تكرارها، ودعوته إلى معالجة كل الآثار النفسية لطّي تلك المرحلة.

ويستغرب هؤلاء ما ذهب إليه باسيل، خاصة وأنّ المصالحة التي انتقدها الأخير كانت برعاية البطريك الماروني السابق نصرالله صفيير، وحصلت بمشاركة قوى سياسية مختلفة، وقد عاد وباركها البطريك الماروني الحالي بشارة الراعي.

ويذهب هؤلاء إلى اتّهام باسيل بأنّه يريد إجهاض ما تمّ التوصل إليه وهو أمر لن يقبل به جنبلاط معتبراً ذلك خطأ أحمر.

لكن يبدو أن باسيل أراد توجيه السهام إلى جنبلاط لمماطلته في إعادة المهجرين إلى منطقتي الشوف وعاليه، كما أنّه سعى إلى الإشارة إلى أنّ المصالحات التي أقيمت لم تكن سوى مصالحات شكلية.

ويبدو أنّ باسيل قد استند إلى ملاحظات محقّة، لكنه اغتتم فرصة زيارته الشوفية لكي يوجّه سهاماً انتخابية، قبل أشهر من استحقاق الانتخابات.

وثمة في التيار من ينتقد التعاطي "الفوقي" لجنبلاط مع القوى السياسية الأخرى في الجبل، ويطالب بضرورة السماح بالعمل السياسي للجميع من دون ضغوط أو تهديدات مبطنّة، وبوجوب

إشراك المسيحيين بالوظائف الرسمية في الجبل وتأمين كل مستلزمات "العيش الكريم" لهم لتسهيل عودتهم نفسياً واقتصادياً.

لكن أنصار جنبلاط يعتبرون أنّ الأخير لا يتحمّل مسؤولية عدم تأمين الأموال لإعادة المسيحيين المهجرين كافة، وبسرعة، إلى الجبل، ويقولون أنّه كان من الضروري دفع تعويضات الإخلاء لشاغري أملاك المسيحيين بغية عدم التسبّب بموجة تهجير جديدة مقابلة.

وعلى صعيد العمل السياسي، يرى هؤلاء أنّ العمل السياسي مُتاح للجميع مستشهدين بوجود نواب لكل من أحزاب القوات والكتائب والأحرار من الشوف وعاليه، وأنّ غياب التيار الوطني الحرّ هو بسبب خسارته الانتخابات الماضية.

ويقول هؤلاء أنّ التيار يتحمّل مسؤولية عدم تعميم أجواء الثقة بفعل غيابه عن المشاركة في عملية تجديد المصالحة في الجبل، والتي تمّت أخيراً في حضور البطيرك الراعي ومقاطعة التيار، وذلك لأهداف سياسية وانتخابية.

لا بل إنّ هؤلاء يذهبون إلى اتّهام باسيل، ووراءه رئيس الجمهورية ميشال عون، بمحاولة تحجيم زعامة جنبلاط في سبيل تقزيمها، وفتح معركة سياسية وجودية مع زعيم المختارة من بوابة الشوف وعاليه، وهو أمر لن يقبل به جنبلاط وسيقاتل حتى النهاية دفاعاً عن كيانه.

في كل الأحوال، نجح باسيل في شدّ عصب مناصري التيار، مع اقتراب موعد الانتخابات التي يقول البعض أنّ التيار يحضّر لها في المنطقة عبر تحالفات في وجه جنبلاط تكسر احتكاره لمواقف المسيحيين في المجلس النيابي كما في السلطة والإدارات العامة. وثمة عمل كبير على هذا الصعيد مع قوى على الأرض معارضة لجنبلاط، حزبية كانت أم عائلية.